الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/27

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة التاسعة

جنيف، 4–6 تموز/يوليه 2022

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 4 إلى 6 تموز/يوليه 2022

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- عُقدت حضورياً وعن بُعد الدورةُ التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية خلال الفترة من 4 إلى 6 تموز/يوليه 2022 في قصر الأمم بجنيف.

أولاً- موجز الرئيسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

2- أدلت الأمينة العامة للأونكتاد ببيان تمهيدي أكدت ضمنه أن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية منبرٌ مميّز لتناول دور التجارة في الخدمات في التنويع الاقتصادي، وأن من المهم تناول هذه المسألة نظراً للأزمات المتتالية في جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن، أي الجائحة وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا. وعلى غرار ما أكّد عهد بريدجتاون، ينطوي بناء القدرة على الصمود في وجه التحديات الاقتصادية على تحويل الاقتصادات لزيادة تنويعها. وتضطلع تجارة الخدمات بدور رئيسي في التنويع الاقتصادي. ومن شأن الخدمات، بإتاحتها مدخلات لمجموعة واسعة من الأنشطة في جميع القطاعات الاقتصادية، أن تؤثر في إنتاجية الاقتصاد برمته وقدرته التنافسية، وأن تدعم تحوله إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وأشد صموداً. ومن شأن رقمنة الخدمات الجارية أيضاً أن تسهم في هذا التحول. ومن أجل اغتنام هذه الفرصة، ذكرت الأمينة العامة أنه ينبغي للبلدان أن تستثمر في البنى التحتية الرقمية، وتسد فجوات الموصولية داخل البلدان وفيما بينها. وتعتمد البنى التحتية الرقمية على مدخلات أخرى، بعضها من الخارج؛ ففي عام 2018، شكلت المدخلات الأجنبية 22 في المائة من قيمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة من قطاعات المنبع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويؤكد هذا الأمر الحاجة إلى اتساق السياسات التجارية، التي تؤثر على إتاحة المدخلات الأجنبية، مع السياسات الصناعية التي تنظم تقديم الخدمات الرقمية المحلية. وقد تكون زيادة الرقمنة مؤشرا على ضرورة تحسين القواعد التجارية القائمة بشأن كيفية إتاحة الخدمات وتحقيق توازن متسق بين الأهداف التجارية والتنظيمية. وذكرت الأمينة العامة في الختام أن من شأن الضوابط التجارية على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف أن تيسر حركة تنقل الأشخاص والمعلومات والتكنولوجيا، وأنه ينبغي للأطر التنظيمية السليمة تعزيز الاستفادة من الخدمات على نحو يتسم بالكفاءة والشمول للجميع.

3- وقدمت الموظفة المسؤولة بالوكالة عن شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/C.I/MEM.4/26). وقدمت تفاصيل عن الدورات السابقة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات وولاية التجارة في الخدمات التي صدر بها تكليف لأول مرة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي الدورة الحالية والدورات اللاحقة، دُعي الخبراء إلى تبادل الممارسات التجارية الجيدة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وذكرت الدول الأعضاء، في عهد بريدجتاون، أن تحويل الاقتصادات عن طريق التنويع هو أحد التحولات الرئيسية الأربعة اللازمة للانتقال إلى عالم رقمي قوامه الرخاء المشترك يكون أقدر على الصمود وأكثر شمولاً. ويستند اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى النتائج الرئيسية التي توصل إليها في دوراته السابقة، وإلى الدروس المستفادة من دورات المنتدى العالمي للخدمات، ويستفيد من الآراء النيرة المستخلصة من أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد، وينظر في مدى إسهام القدرات القائمة في التنويع الاقتصادي في البلدان النامية. وأفادت الموظفة المسؤولة بالوكالة بأن باستطاعة الأونكتاد أن يتعاطى مع الخبراء بتنظيم في سياق دورات الحوار بشأن السياسات التجارية أو عن طريق فريق عامل غير رسمي

يُعنى ببيانات الخدمات. وتركز الدورة الحالية على الخدمات المتاحة رقمياً ومختلف التجارب الإقليمية فيما يتعلق بدور تجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود.

4- وركّز المتكلم الرئيسي على الروابط القائمة بين التجارة في الخدمات والتنويع الاقتصادي، مفصلاً آخر البحوث بشأن التحول الهيكلي في أفريقيا، التي شملت 13 بلداً بنسبة بلغت على التوالي 31,1 في المائة و44,1 في المائة من السكان ومن الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا. وأشار إلى أن التنمية المستدامة والنمو يعتمدان إلى حد كبير على الابتكار والإنتاجية في قطاع الخدمات. وإضافة إلى ذلك، تُيسّر الرقمنة والتحول التكنولوجي بشكل أفضل تداول الخدمات، كونهما وسيلة لتحقيق اقتصاد قليل الكربون. وكشفت البحوث عن وجود علاقة إيجابية بين الإنتاجية وكثافة الخدمات؛ وأظهرت تحولاً نحو الأصول غير المادية فيما يتعلق بالتحول الهيكلي على الصعيد المهني؛ وأبرزت أن التجارة في الخدمات تنمو بوتيرة أسرع من التجارة في البضائع. ولاحظ المتكلم أن تطوير قطاعات الخدمات يتيح فوائد، لكنه ينشئ مخاطر أيضاً، مستشهداً في ذلك بمثال رواندا في هذا الصدد، حيث بلغت نسبة الوظائف المفقودة بسبب الجائحة 72 في المائة في هذا القطاع. وأصبحت الخدمات هشة أيضاً؛ وأحد دروس الجائحة أنه ينبغي للبلدان ألا تتخصص أكثر من اللازم في خدمات بعينها لتفادي الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية. وكان جزء كبير من التجارة في الخدمات بالأسلوب 2 (الاستهلاك في الخارج)، في شكل خدمات السياحة أو السفر لأغراض تجارية. غير أن الرقمنة تفضي إلى التنويع والتحول من الأسلوب 4 (وجود الأشخاص الطبيعيين) إلى الأسلوب 1 (التوريد عبر الحدود). ومع أن التكنولوجيا تُيسِّر توفير الخدمات عبر الحدود دون الحاجة إلى السفر، تعتمد تجارة الخدمات المتاحة رقمياً بشكل كبير على استخدام البنى التحتية وما يتصل بذلك من تكاليف. وفي هذا الصدد، استشهد المتكلم بمثال الاتجاه إلى الاستعانة بمصادر خارجية لأداء المهام عن طريق منصات العمالة الرقمية في مختلف البلدان. وشدد المتكلم على أهمية السياسات والأنظمة الوطنية، فضلاً عن جمع البيانات، لتحسين تحليل تجارة الخدمات وإثراء عملية صنع السياسات. ويتطلب دعم هذه التجارة إجراء إصلاحات تشمل مزيجاً من تحرير التجارة والإصلاحات التنظيمية. وسلط الضوء على الحاجة إلى تحليل التفاعل بين سياسات التجارة في الخدمات والتنظيم الرقمي ومتغيرات الحوكمة الاقتصادية. ويكمن أحد المقتضيات في هذا الصدد في وجود بيانات مستحدثة عن الخدمات والسياسات الرقمية. وثمة فائدة في النظر في دراسات الحالات الإفرادية وتحليلات سلسلة القيمة التي تفكك مصادر السياسات المتصلة بتكاليف التجارة. وفي الختام، اقترح المتكلم النظر في آليات بديلة للتعاون الدولي القطاعي أو الخاص بأساليب بعينها بشأن التنظيم الرقمي ضمن الاتفاقات التجارية أو بوصفها مكملاً لها.

باء- المشهد المتطور للتجارة في الخدمات الرقمية
(البند 3 من جدول الأعمال)

1- تجارة الخدمات والتنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية

5- في الجلسة غير الرسمية الأولى، ركّز أحد المتحاورين على التجارة في الخدمات المتاحة رقمياً في آسيا والمحيط الهادئ، مفصلاً مجموعة واسعة من القطاعات المعنية بذلك. فالتجارة في هذه الخدمات كانت أشد صموداً خلال الجائحة وتسارعت وتيرتها في المنطقة، حيث زادت حصة المنطقة من التجارة العالمية في هذه الخدمات من 17 في المائة إلى 24 في المائة في الفترة 2005-2020. وفي الفترة نفسها، ظلت حصة أمريكا اللاتينية عند 2 في المائة وارتفعت حصة أفريقيا من 1 في المائة إلى 2 في المائة. وتميل الاقتصادات المرتفعة الدخل إلى الاستحواذ على حصص أكبر من صادرات هذه الخدمات. وهناك إمكانية للاقتصادات في آسيا لتوسيع نطاق هذه الصادرات باعتبارها استراتيجية إنمائية؛ ومع ذلك

فإن المستويات المنخفضة من الإنتاجية والقدرة التنافسية، إضافة إلى وجود حواجز تنظيمية عالية، ما زالت تشكل تحديات مستمرة في المنطقة. وتشمل محركات التجارة في الخدمات المتاحة رقمياً رأس المال البشري والاتصال الرقمي والاستثمار. وإضافة إلى ذلك، دعا المتحاور إلى تحرير التجارة وإلغاء القيود المحلية لأنهما عاملا تمكين للنهوض بهذه التجارة. فمن شأن هذه السياسات أن تخفض تكاليف التجارة الدولية وداخل الدول، وأن تكون لها آثار غير مباشرة بفضل روابط سلسلة القيمة العالمية في قطاعات مثل الصناعة التحويلية والزراعة. لكن من شأن السياسات المتصلة بالبيانات، مثل سياسات التوطين، أن يكون لها أثر سلبي على التجارة في هذه الخدمات. فقد كانت حصة تدابير توطين البيانات التي طبقتها الاقتصادات في آسيا أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى. وفيما يتعلق بالسياسات، شدد المتحاور على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، والقدرات الرقمية، والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموصولية. وتدعو الحاجة أيضاً إلى اتباع مقاربة متوازنة إزاء تحرير تدفقات البيانات، لتعزيز التجارة في الخدمات المتاحة رقمياً والاعتراف في الوقت نفسه بالشواغل المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية. والتعاون الدولي أساسي من أجل وضع لوائح تنظيمية شفافة وعادلة ومتسقة، وفرض الضرائب وتحرير التجارة عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاق شراكة الاقتصاد الرقمي. وتترتب على ذلك آثار ومقايضات محتملة مختلفة، مثل ما يتعلق بالعمال المهرة مقابل العمال غير المهرة والمناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية. وفي الختام، ذكر المتحاور أن للحكومات دوراً حاسماً تؤديه في تعزيز القدرة التنافسية للخدمات الرقمية عبر المجتمع، ومعالجة الفجوة الرقمية والآثار التوزيعية للسياسات الداعمة للخدمات الرقمية.

6- وتناول متحاور آخر أهمية التنويع في أفريقيا ودور التجارة في الخدمات بوصفها عامل تمكين للتنويع الاقتصادي والصمود في وجه الصدمات الاقتصادية. فالتنويع مهم بسبب ارتباطه بالاقتصاد المحلي، وبهدف تحقيق إنتاجية بمستويات أعلى. ويعني افتقار أفريقيا لذلك ضعفاً أمام الصدمات الخارجية، ناهيك أن التنويع أمرٌ أساسي لإدارة التقلبات وتوفير مسار مستقر للنمو والتنمية العادلين. وتُعد الخدمات عامل تمكين للتنويع بتوليدها أكثر من ثلثي الناتج الاقتصادي وثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، وبتوفيرها معظم فرص العمل. وما فتئت شركات التصنيع تصدر هذه الخدمات باعتبار تصديرها استراتيجيةً لإضافة القيمة وإنشاء علاقات طويلة الأجل مع الجهات العميلة. وحفّزت سياسات التجارة في الخدمات على التنويع لأن الخدمات، بوصفها مدخلات، تُيسّر صادرات المنتجات الجديدة أو المحسّنة والتوسع في أسواق جديدة. ويُسهم قطاع الخدمات أيضاً في العمالة، وينشئ المزيد من فرص العمل، في مراحل مبكرة من التنمية، بل هو قطاع أكثر أهمية بالنسبة لعمالة المرأة. وفيما يتعلق بأحد الشواغل المشتركة، لاحظ المتحاور أن نمو الخدمات لا يعني بالضرورة انكماش قطاع الصناعات التحويلية. فالخدمات تعزز التكامل التجاري بتوفير البنى التحتية التي تعتمد عليها التجارة في السلع. والخدمات والتجارة في الخدمات هما أيضاً عاملا تمكين رئيسيان لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية، حيث توفر الخدمات "الغراء" الذي يربط بين مراحل الإنتاج المجزأة والمتناثرة لسلاسل القيمة، وهي ليست أساسية للتجارة الرقمية لأنها توفر بنية التمكين التحتية فحسب، بل لأنه أصبح أيضاً من الممكن إتاحة طيف واسع منها عبر الإنترنت. والنهوض بالقدرات الإنتاجية في قطاع الخدمات وسيلةٌ أساسية لتحسين وتنويع إنتاج السلع والخدمات على السواء، وذلك بربط الخدمات بسلاسل القيمة. وفي الختام، لاحظ المتحاور أن من شأن تطوير البنى التحتية للخدمات أيضاً أن يُيسّر تبادل السلع والخدمات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. فالخدمات ضرورية لدعم إدماج المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الإقليمية والقارية، لتعزيز الصادرات في أفريقيا. وهذا الأمر عنصرٌ حاسمٌ للتحول الهيكلي في القارة.

7- وقدمت إحدى المتحاورات تفاصيل عن تجربة تجارة الخدمات في الكاريبي. ولاحظت أن الخدمات تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي والقوة العاملة في البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويعترف نظام السوق الموحد بإسهام قطاعات الخدمات في التنمية الاقتصادية، ويعطي الأولوية لخدمات البنى التحتية، لا سيما تلك التي تعزز القدرة التنافسية، فضلاً عن التنمية السياحية المستدامة وتنويع السياحة وروابطها بالقطاعات الأخرى. وقد أثرت الجائحة سلباً على السياحة وحولت التركيز إلى إتاحة الخدمات عبر الإنترنت. وتسلم استراتيجيات قطاع الخدمات الإقليمي أيضاً بأهمية خدمات البنى التحتية، التي توفر مدخلات لجميع القطاعات. وذكرت المتحاورة أنه ينبغي أن تكون الرقمنة، التي تعتبر أساسية لتوليد القيمة، بعداً رئيسياً في استراتيجيات تطوير قطاع الخدمات في البلدان الأعضاء. وفيما يتعلق بالخدمات الرقمية، تحتاج البلدان الأعضاء إلى تنفيذ استراتيجيات لتوسيع نطاق توريد الخدمات عبر الشبكات الرقمية. ويمكن لتجارة الخدمات أن تتيح خدمات فعالة قد تساعد الصناعات الأخرى على تحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، ومن شأن الحصول على خدمات بعينها أن يُيسّر تحقيق هدف الأمن الغذائي الإقليمي في البلدان الأعضاء. ولتعظيم إمكانات تجارة الخدمات لأغراض التنويع الاقتصادي والصمود، ينبغي للجماعة معالجة ثغرات البنى التحتية، وأوجه القصور في الإطار التنظيمي، وفي إطاري الإنفاذ والمهارات، وبيانات الخدمات المصنَّفة لإثراء عملية صنع سياسات مستنيرة فيما يتعلق بالخدمات. وعلى الصعيد الدولي، يمكن للأونكتاد أن يضطلع بدور عن طريق إجراء البحوث، وتقديم مساعدته التقنية، وتيسير المنتديات مثل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ومنتدى الخدمات العالمية للسماح بتبادل الخبرات في مجال صنع السياسات المتصلة بالخدمات. وفي الختام، ذكّرت بأن الإعلان الوزاري لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعا الأونكتاد إلى تعزيز دعمه التقني لمعالجة ثغرات البنى التحتية وبناء اقتصادات أكثر تنوعاً واستدامة وأشد صموداً.

8- وتناول أحد ممثلي الأمانة أهمية الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات والتحديات والأدوات والموارد المتصلة بها. وأشار إلى أن الخدمات هامة، لكنها لا تخضع للقياس بالقدر الكافي، وأقرَّ بأهمية البحث والتحليل، ولو أن هذه الأنشطة تتطلب توافر بيانات. ويمثل تعيين حجم الخدمات تحدياً، لأنها غير مادية ويصعب تحديدها، ناهيك أن ثمة أيضاً تحديات تتعلق بتجميع البيانات، وهو أمر يتطلب التعاون بين مختلف الوكالات. فالتعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية والمنظمات الدولية أمرٌ أساسي. وسلط الممثل الضوء على الدورات الجارية على الإنترنت التي ينظمها الأونكتاد بشأن تجميع ونشر البيانات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وشدّد على ضرورة إنشاء منتدى للجهات صاحبة المصلحة، في شكل فريق عامل غير رسمي يُعنى ببيانات الخدمات لمناقشة الاحتياجات والثغرات وتحديد التمويل والدعم للبلدان النامية.

9- وفي المناقشة التي تلت ذلك، ذكر بضعة مندوبين أن حصة التجارة في الخدمات ما فتئت تتزايد، واستشهدوا ببحوث أُجريت مؤخراً تبيّن أن سياسات التجارة في الخدمات أشد تقييداً من التعريفات الجمركية؛ ولاحظوا أن الرقمنة، التي غيّرت أساليب تقديم الخدمات، تتيح فرصاً للاستفادة من التجارة في الخدمات. وفي هذا الصدد، أعرب أحد المندوبين عن تقديره للدعم الذي يقدمه الأونكتاد لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجمهورية الدومينيكية.

10- وأشار مندوب آخر إلى نتائج منظمة التجارة العالمية، ولاحظ أن إعلان اختتام المفاوضات بشأن اللوائح التنظيمية المحلية للخدمات (كانون الأول/ديسمبر 2021) لم يشكك في حق الهيئات المنظِّمة في فرض لوائح إذا لزم الأمر. وذكر المندوب أنه ينبغي أن تنظر هذه اللوائح المحلية في جودة وشفافية تفاعل الجهات صاحبة المصلحة، وأضاف أن الأطر التنظيمية مهمة ويمكن أن تفضي إلى خفض تكاليف التجارة، مشيراً إلى موجز السياسات التجارية الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ومنظمة التجارة العالمية، والذي يُبين المكاسب المتصلة بالتجارة فيما بين الدول الأعضاء التي نفَّذت الإعلان، مقارنة بالدول التي لم تنفذه، والأثر غير المباشر عند اتباع الممارسات التنظيمية الجيدة التي تعزز التجارة في الخدمات. وفي هذا الصدد، أكد أحد ممثلي منظمة حكومية دولية مجدداً أهمية تحسين التعاون الدولي والحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، وشدد على أهمية تحرير التجارة وإزالة اللوائح التنظيمية المحلية في هذا القطاع، فضلاً عن الحاجة إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لجعل الخدمات في المتناول وميسورة التكلفة للجميع.

11- وأشار أحد المندوبين إلى الهدف الوارد في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 المتمثل في رفع حجم الصادرات من هذه البلدان إلى الضعف، وهو الهدف الذي لم يتحقق فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات. فهذا القطاع أحد المصادر الرئيسية التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان، وما زال نموذج النمو المرتكز على التصدير، الذي اعتمده أغلب البلدان، عرضة للصدمات الاقتصادية. فقد تأثرت البلدان التي تعتمد على السياحة بشكل سلبي خلال الجائحة في بلدان مثل كمبوديا؛ ويستلزم التصدي للتحديات زيادة التنويع وبناء قدرات الصمود. وشدد المندوب على الحاجة إلى تفعيل أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية بطريقة مجدية، فضلاً عن أهمية دعم أقل البلدان نمواً للنفاذ إلى الأسواق، وذلك بغية توسيع نطاق صادرات الخدمات. ويمكن للأونكتاد أن يدعم أقل البلدان نمواً في جمع الإحصاءات من أجل صياغة استجابات مناسبة في مجال السياسات العامة.

12- وشدد ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية على أن السياحة كانت القطاع الذي تأثر سلباً بالجائحة أكثر من غيره، إذ واجهت البلدان النامية صعوبات جراءها، وأثرت على النساء والشباب والأعمال التجارية الصغيرة، وأن هذا القطاع لم يتعاف بعدُ؛ وظلت نسبة السفر الدولي عند 61 في المائة تقريباً، وهي نسبة أقل من مستويات ما قبل الجائحة. واقترح الممثل عدة تدابير للتصدي للتحديات الراهنة، بما في ذلك ما يتعلق بالحرب في أوكرانيا، التي تسببت في صدمة اقتصادية وعطلت السياحة.

13- وشدد بضعة ممثلين وممثلات عن المنظمات الحكومية الدولية على أهمية الخدمات في جميع القطاعات، لا سيما في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وأهمية البيانات في إثراء عملية صنع السياسات المتصلة بالخدمات، وسلطوا الضوء على أن الاقتصادات في أفريقيا تعتمد على قطاع الخدمات لإيجاد مزيد من الفرص بين جميع الجهات الفاعلة وتعزيز التنويع على الصعيدين الوطني والإقليمي.

14- وأكد المتكلم الرئيسي مجدداً أهمية اللوائح التنظيمية المحلية والسياسات والممارسات التنظيمية الجيدة في تعزيز تجارة الخدمات. وإضافة إلى ذلك، شدّد على الحاجة إلى تحديد الأولويات من وجهة نظر الشركات في القطاعات التي تنطوي على فرص محتملة كبيرة. ومن حيث المبدأ، يمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحسين صادرات الخدمات؛ ومن المهم أن ينظر الخبراء الوطنيون في السياسات والممارسات المتبعة في بلدان أخرى عند صياغة سبل المضي قدماً.

2- إمكانات التنويع لأغراض الخدمات الرقمية ومن خلالها

15- سلط نائب الرئيس الضوء في كلمته على الدروس المستفادة من الدورة الجلسة غير الرسمية الأولى. أولاً، ما زال التقدم المحرز في تسخير الرقمنة للتجارة في الخدمات متفاوتاً عبر المناطق، وتدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم مشاركة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ووسعت بعض البلدان في آسيا نطاق التجارة في الخدمات، لكنها واجهت حواجز تتصل بنزعة تقييد التجارة، وواجهت بلدان في أفريقيا والكاريبي حواجز تتعلق بالبنى التحتية وبالكفاءة الرقمية. ولم تتحقق حتى الآن إمكانات الرقمنة إلى حد كبير، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل أغلبيتَها مؤسساتٌ صغيرة ومتوسطة الحجم تقودها نساء. ثانياً، ينطوي اتساق السياسات على

أمر بالغ الأهمية لتسخير إمكانات الخدمات لغرض تحويل الاقتصادات. وتدعو الحاجة إلى معالجة الحواجز غير الضرورية ودعم الرقمنة عن طريق المدخلات الأجنبية. ويمكن للأونكتاد أن يدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبيانات، دعماً للبحوث الموجهة لأغراض السياسات. ثالثاً، رحب المشاركون والمشاركات بالاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل غير رسمي يُعنى بالبيانات. فمن شأن تحسين استخدام البيانات المتاحة أن يُثري سياسات تجارة الخدمات، وأن يُمكّن الفريق العامل من الإسهام في هذا الصدد. رابعاً، أكد المشاركون فائدة منتديات مثل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في تبادل الممارسات التنظيمية الجيدة والسياسات المحلية وفهم آثارها على أداء الشركات، وأبرزوا الحاجة إلى التعلم من البلدان التي نجحت في تسخير الفرص في مجال الرقمنة.

16- وأبرز أحد المتحاورين أن نسبة 50 في المائة من الخدمات المتداولة أصبحت رقمية مقارنة بنسبة 15 في المائة بالنسبة للسلع المتداولة. وقدر الأونكتاد أن أقل البلدان نمواً تسهم بنسبة 16 في المائة من الخدمات المتاحة رقمياً؛ وذكر أن التجارة في هذه الخدمات تتيح لهذه البلدان مجالاً للتنويع الاقتصادي. وتشمل هذه الخدمات أنواعاً عديدة من الأنشطة، مثل الخدمات الصغيرة القيمة (مثل وسائط الإعلام على الإنترنت)، على حين ما فتئ يتزايد تجميع الخدمات في السلع، وهو ما يطمس الخط الفاصل بين السلع، والخدمات، والخدمات التي كانت غير متداولة في السابق. وتُعتبر الكفاءات المتأصلة والمكتسبة محركين لتجارة الخدمات الرقمية؛ ولهذا السبب، تدعو الحاجة إلى اتباع مقاربة النظام الإيكولوجي لتطوير قدرات صادرات الخدمات الرقمية. وفي هذا الصدد، توجد أربع ركائز رئيسية مترابطة هي: البنى التحتية الرقمية والتأهب، ورأس المال البشري، ومنظومة الابتكار، والبيئة التنظيمية وبيئة الأعمال. وتنطوي واردات الخدمات والسلع الرقمية على أهمية لأنها تنهض بالقدرات، وبالقدرة التنافسية في السوق المحلية وفي قطاع الصادرات. وتوجد البلدان في مراحل مختلفة فيما يتعلق بقدراتها التنظيمية وتأهبها، وتواجه مسألة تحقيق توازن بين المصالح التجارية واعتبارات السياسات العامة وتنظيم المنصات الرقمية. وفي هذا السياق، تُعتبر شفافية اللوائح التنظيمية ونظام التجارة والاستثمار المفتوح، في جملة أمور، جزأين هامين من البيئة التنظيمية. ولاحظ المتحاور أيضاً أن عدداً أكبر من قيود التجارة الرقمية يقابله انخفاض في مستوى نمو صادرات الخدمات الرقمية. ومع ذلك، ما فتئت البلدان تفرض مزيداً من القيود، على حين أن من شأن تنامي الاختلاف التنظيمي بين البلدان أن يفضي إلى إحباط هذه التجارة في المستقبل. وشدد المتحاور على الحاجة إلى إقامة شراكة بين الحكومات والقطاع الصناعي لمواكبة التكنولوجيات المتطورة وإيجاد توازن بين فوائد القيود ومساوئها. ومن شأن التكامل والتعاون الإقليميين أن يُمكّنا من تحقيق قدر أكبر من التقارب التنظيمي في التجارة الرقمية.

17- وشدد متحاور آخر، مفصلاً الاتجاهات الأخيرة، على أن الخدمات تؤدي دوراً هاماً في النمو والتحول الهيكلي. وإضافة إلى ذلك، أبرزت الرقمنة، بجعلها الخدمات أكثر تداولاً، أهمية الأسلوب 1. ومع ذلك، ثمة فجوة بين الاقتصادات المرتفعة الدخل ونظيراتها المنخفضة الدخل فيما يتعلق بتجارة الخدمات المتاحة رقمياً؛ وفي هذا الصدد، تحتل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا مراتب متخلفة. ومن بين البلدان النامية، استحوذت الصين والهند على النصيب الأكبر من صادرات تجارة الخدمات المتاحة رقمياً. وتمنع الفجوات الرقمية البلدان المنخفضة الدخل من المشاركة في هذه التجارة. وفيما يتعلق بالآثار التحويلية على أساليب التوريد، أشار المتحاور إلى أن المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي، من بين أمور أخرى، غيّرا هذه الأساليب بشكل كبير، وأن التحول الرقمي، من بين أمور أخرى، غيّر أيضاً التعليم والخدمات الصحية عبر الإنترنت. وتوجد فرص لأقل البلدان نمواً عن طريق تجارة الخدمات المتاحة رقمياً؛ ويمكن لهذه الخدمات أن تسهم في زيادة الإنتاجية والعمالة والابتكار والمنافع الاجتماعية، فضلاً عن الآثار غير المباشرة على قطاع الصناعات التحويلية. غير أنه من أجل تعزيز هذه الخدمات، ينبغي لأقل البلدان نمواً التغلب على التحديات المتصلة بالفجوة الرقمية، والافتقار إلى المهارات والبنى التحتية، والمسائل التنظيمية

والمؤسساتية في أسواق العمل، والنمو السريع نسبياً لتطور إنتاجية الخدمات الرقمية، وهي أمور من شأنها أن تفضي إلى زيادة التكاليف النسبية للخدمات التماثلية. وأشار المتحاور إلى مقتضيات التوطين الإلزامية؛ وقيود النفاذ إلى الأسواق؛ وحماية حقوق المستهلك، بما في ذلك القيود المفروضة على نقل البيانات عبر الحدود؛ وحماية الملكية الفكرية؛ وفحص المحتوى بوصف ذلك تدابير قانونية ومؤسساتية ذات صلة بتجارة الخدمات المتاحة رقمياً. وفي الختام، سلط المتحاور الضوء على المقاربات والمجالات التي يمكن للبلدان أن تنظر فيها وتأخذ بها عند صياغة سياساتها التي تستهدف تجارة الخدمات المتاحة رقمياً، أي وضع سياساتها على مستوى الحكومة بأسرها، وبناء الثقة والطمأنينة، وتعزيز روح المبادرة والتعاون بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة؛ واكتساب الكفاءة الرقمية عن طريق وضع شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والمشاركة في الحوار الدولي بشأن قواعد التجارة.

18- وذكر أحد المتحاورين أن الرقمنة هي المحرك الرئيسي للتنويع الاقتصادي لأنها تمثل منظومة إيصال جديدة، وأنها تغيّر تداول الخدمات، وتنشئ جيلاً جديداً من صناعات المعلومات، وتجمع السلع بالخدمات، وتسهم في التكنولوجيات الناشئة التي تغير طريقة التبادل التجاري بين المؤسسات. فقد أظهر مؤشر تقييد التجارة في الخدمات الرقمية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الاختلافات بين البلدان والمناطق واسعة، مع وجود حيز ينحو نحو الانخفاض. فالحواجز أمام التجارة الرقمية مرتفعة في بعض البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا الصدد، تميل البلدان التي تفرض قيوداً أقل إلى أن تكون لها حصص أكبر من تجارة الخدمات المتاحة رقمياً من إجمالي تجارة الخدمات. وشدد المتحاور على أن المناقشات المستنيرة بشأن السياسات تعتمد على أدوات قياس جيدة. وإضافة إلى ذلك، يُعتبر توثيق التعاون، على الصعيدين الإقليمي والدولي، أمراً أساسياً لبناء بيئة تنظيمية تمكينية.

19- وفي المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ أحد الخبراء أن صادرات الخدمات في أمريكا اللاتينية والكاريبي تتركز في مجال السياحة. وتمثل تجارة الخدمات المتاحة رقمياً أقل من ربع صادرات الخدمات الإقليمية. ولا يعزى ذلك إلى المزايا النسبية في السياحة فحسب، بل يُعزى أيضاً إلى عوامل أخرى للنظام الإيكولوجي تعوق إنتاج وتصدير تجارة الخدمات المتاحة رقمياً. وتكمن القيود الرئيسية في التحول الرقمي البطيء بين الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والافتقار إلى رأس المال البشري، والنفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة، فضلاً عن المشهد التنظيمي المعقد وغير المتجانس. ويمكن للبلدان أن تروج لوضع إطار قانوني أكثر اتساقاً، وتضع خططاً أفضل للتعاون بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل لتحديد المعوقات والفرص والتدخلات العملية في مجال السياسات. وسلط الخبير الضوء على أمثلة من أوروغواي وكوستاريكا بوصفها ممارسات جيدة.

20- وأشار خبير آخر إلى أن التنويع الاقتصادي في قطاعات الخدمات يحدث رأسياً وأفقياً على السواء، واستشهد بدراسة أُجريت مؤخراً عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إندونيسيا بيّنت أن اعتماد التكنولوجيات الرقمية يرفع القدرة على النمو بطريقة أسرع؛ والنهوض بالكفاءات؛ والولوج إلى مزيد من الأسواق، بما في ذلك سوق الصادرات؛ والاستفادة من تطبيقات التسويق والتمويل والخدمات اللوجستية والتخزين عبر الإنترنت. وأضاف أن الحواجز المحتملة تكمن في البنى التحتية الرقمية؛ ومحو الأمية الرقمية؛ والنهوض بالمهارات؛ والسياسات المتعلقة بإدارة البيانات. وعموماً، يظل التحول الرقمي مفتاح الانتعاش الاقتصادي وتطوير قطاعات الخدمات.

21- وناقش أحد الخبراء المعارف والخدمات الرقمية في صناعات الموارد الطبيعية. واعتبر أن الخدمات محرك رئيسي لسلاسل القيمة العالمية، وأن تجارة الخدمات تعرف نمواً لاستعانتها بمصادر خارجية، وبفضل الخدمنة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، تسهم الخدمات في توليد القيمة. وتُدرج الخدمات القائمة على المعارف ضمن خدمات الموارد الطبيعية وتدعم

الإنتاج. وفي هذا الصدد، أنشأ مركز سلاسل القيمة العالمية أنموذج ترقية للبلدان الغنية بالموارد، اقترح ضمنه ثلاث مراحل للتنمية فيما يتعلق بالخدمات القائمة على المعارف هي الاستيراد، والتنمية المحلية، والتصدير. فعلى سبيل المثال، انتقلت أستراليا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية من بلدان غنية بالموارد إلى بلدان مصدرة للخدمات القائمة على المعارف؛ وبدأت جنوب أفريقيا وشيلي في تصدير الخدمات، وكانتا مثالين جيدين على الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية الحصول على قيمة أكبر من صناعات الموارد الطبيعية.

22- وناقش بضعة أكاديميين مشاركين الكيفية التي تعطل بها تكنولوجيات الصناعة 4,0 العديد من صناعات الخدمات، وسلطوا الضوء على أهمية الخدمات المتاحة رقمياً في التنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبالنظر إلى الاضطرابات التي عرفها قطاعا النقل والخدمات اللوجستية في أعقاب الجائحة، تركزت المناقشات على صمود سلاسل القيمة العالمية. وفي هذه المنطقة، أظهرت الخدمات صموداً أشد مقارنة بقطاع التصنيع. ولتمكين الخدمات من الاستمرار أثناء الأزمات، تكمن الحواجز الرئيسية التي يتعين التغلب عليها في الاستثمار في البنى التحتية الإقليمية، وفي المرونة التنظيمية. فعلى سبيل المثال، أصبحت كوستاريكا مركزاً إقليمياً لخدمات الأعمال التجارية العالية القيمة باجتذابها شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمها الأعمال التجارية، وتوفير قوة عاملة ماهرة، وتكاليف أقل للبنى التحتية، وبيئة جيوسياسية مواتية؛ وانتقلت سانت لوسيا من الزراعة إلى الخدمات السياحية التي تعتمد إلى حد كبير على رأس المال الأجنبي وواردات الخدمات، وترمي حالياً إلى التحول إلى خدمات أرقى مستوى والحد من الاعتماد على السياحة. وإضافة إلى ذلك، يشجع اتفاق الشراكة الاقتصادية المبرم في الآونة الأخيرة بين اليابان والاتحاد الأوروبي الأطراف على تيسير الرقمنة والاقتصاد الأخضر في الأسواق الناشئة عن طريق سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية وشبكات الإنتاج.

23- وفي هذا الصدد، أبرز أحد الخبراء أن الخدمات في الكاريبي محرك الاقتصادات ولها أهمية بالغة في أهداف التنويع وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، ضمن أمور أخرى. فقد كشفت الجائحة عن الضعف الكامن في الاعتماد على السياحة، لكنها عملت أيضاً على تسريع التحول الرقمي، الذي من شأنه أن يفتح الأبواب أمام الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة للمشاركة في التجارة العالمية، وذلك لأنه يزيل الحواجز الجغرافية. فقد عمدت بعض البلدان إلى تنويع اقتصاداتها عن طريق الخدمات على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتحقيق هذا الهدف، كان من الضروري تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جنباً إلى جنب مع بيئة تمكين النمو الاقتصادي.

24- ولاحظ أحد المندوبين الآثار القانونية المترتبة على رقمنة الخدمات والتغيرات التي عرفتها أساليب الإمداد، واستشهد بأمثلة على تنظيم الخدمات المهنية ومدى حدودها في ميداني الطب والتعليم، واقترح أن يضطلع الأونكتاد بتجميع أمثلة جيدة عن الممارسات التنظيمية في قطاع الخدمات المتاحة رقمياً.

25- وذكر أحد الخبراء أن الحاجة تدعو إلى مبادئ دولية وسياسات متعددة الأطراف للمساعدة على تنمية صادرات الخدمات وإزالة الحواجز التجارية؛ وأن السياسات الوطنية ينبغي أن تمكن من بناء القدرات الرقمية، وتطوير بنى تحتية وأطر تنظيمية شفافة. ففي المكسيك مثلاً، يجري إدراج قواعد التنظيم الوطني للخدمات ضمن الاتفاقات التجارية، ويجري تنفيذ مشروع إقليمي بشأن توسيع نطاق الخدمات القائمة على المعارف بتحديد الحواجز التنظيمية التي تواجه التجارة والاستثمار، وتقديم الدعم في تنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من هذه الحواجز.

26- وذكّرت الأمانة بوجود اختلافات إقليمية فيما يتعلق بتجارة الخدمات المتاحة رقمياً، وسلطت الضوء على الطبعة العاشرة للتقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا، التي ركزت على التحرير والتكامل في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. فمنطقة التجارة الحرة هذه تمنح زخماً للتعاون

التنظيمي فيما بين البلدان للمساعدة على زيادة حجم تجارة الخدمات، لأن الخدمات هي العمود الفقري لسلاسل القيمة الإقليمية الفعالة. وإضافة إلى ذلك، سلطت الأمانة الضوء على منشورَيْن للأونكتاد يذكران أن المبادئ العامة المتعلقة بتجارة الخدمات مبادئ هامة، لكن ينبغي ألا تصبح عائقاً أمام انضمام البلدان النامية إلى التجارة الدولية؛ ولاحظت أن الأونكتاد بصدد إعداد تجميع لأفضل الممارسات في قطاع الخدمات المتاحة رقمياً[1].

27- وناقش المتحاورون أفضل الممارسات في تصميم الأطر التنظيمية الوطنية للسماح للبلدان النامية بتسخير الخدمات المتاحة رقمياً على نحو أكثر فعالية. وذكرت المتحاورة الأولى أن بالإمكان وضع مبادئ عامة بشأن مسائل من قبيل المعلومات الحساسة؛ وأن الحاجة تدعو إلى العمل بالتشغيل البيني، والتعاون، والمبادئ التوجيهية المشتركة؛ وأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عند وضع الأطر التنظيمية، شراكات بالغة الأهمية، إضافة إلى مشاركة الجهات الفاعلة الكبيرة من القطاع الخاص. وذكر المتحاور الثاني أنه لم يُتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن مسائل من قبيل ملكية البيانات وسريتها، وأن البلدان تحتاج إلى منتديات مثل الأونكتاد للتوصل إلى هذا التوافق بشأن القضايا العالمية، على حين يجب الاعتراف بالثغرات الكامنة في البنى التحتية والمهارات الرقمية، والقدرات التنظيمية وتحليل البيانات؛ وينبغي ألا تصبح اللوائح التنظيمية حواجز تجارية أمام البلدان النامية. وذكّر المتحاور الثالث بمستوى عدم تجانس الأطر التنظيمية عبر البلدان، وذكر أن من شأن التعاون فيما بين الحكومات أن يكون محورياً في إيجاد حلول عالمية، بالنظر إلى الأرضية المشتركة القائمة في مجالات مثل المعاملات والتوقيعات الإلكترونية، التي يمكن الاستناد إليها لضمان لوائح تنظيمية لتشغيل بيني أفضل في مجالات عدم التجانس هذه. ووافقت المتحاورة الأولى، في ملاحظاتها الختامية، على ضرورة تنظيم المعايير والجودة، وأشارت إلى أن الاعتراف المتبادل والجودة وحماية المستهلك أمورٌ هامة عند إتاحة الخدمات عبر الإنترنت. وتشمل مجالات السياسة العامة الأخرى التي يمكن للحكومات النظر فيها الضرائبَ وتنظيمَ بيانات الخدمات. وتدعو الحاجة إلى مزيد من البحوث بشأن إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق، وتجميع تجارتي السلع والخدمات. وذكر المتحاور الثاني أن المؤهلات وشهادات الجودة لمقدمي الخدمات المتاحة رقمياً ضرورية في مجالي الصحة والتعليم على السواء؛ وينبغي للبلدان ألا يكون سعيها إلى تيسير تكاليف الخدمات وجعلها في المتناول على حساب جودتها. وذكر المتحاور الثالث أن الشهادات والتراخيص آلياتٌ لحماية المستهلكين وأن الممارسات، في هذا الصدد، موجودة بالفعل في العديد من القطاعات، على حين أن من شأن آليات الترخيص المؤقتة أيضاً أن تتيح حلولاً؛ وأكد مجدداً الحاجة إلى تعاون أفضل وأوثق بين البلدان.

3- تحقيق إمكانات التنويع: أطر التجارة والتعاون للخدمات المتاحة رقمياً

28- سلطت الرئاسة الضوء في بيانها الافتتاحي على الدروس المستفادة من الجلسة غير الرسمية الثانية. أولاً، تدعو الحاجة إلى تسخير إمكانات الرقمنة عن طريق السياسات الرامية إلى تحسين البنى التحتية والمهارات الرقمية، وإدارة البيانات، والتحول الرقمي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن دعم الأطر التنظيمية. واتساق السياسات التي تشمل العديد من قطاعات تمكين الخدمات أمرٌ حاسم. وثانياً، للقدرة التنظيمية للمعاملات عبر الإنترنت أهميتها؛ فالرقمنة تزيد من صعوبة ضبط الإمدادات عبر الحدود وتوصيفها وقياسها وتنظيمها. وتدعو الحاجة إلى مزيد من البحث لتحسين فهم عملية تجميع السلع مع الخدمات. والشراكة بين الحكومات والصناعة أمرٌ حاسم لمواكبة مشهد رقمي

(1) انظر https://unctad.org/webflyer/digital-economy-report-2021 و https://unctad.org/webflyer/what-stake-developing-countries-trade-negotiations-e-commerce.

ما فتئ يتطور بسرعة. وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأونكتاد جمع أمثلة على الممارسات التنظيمية الجيدة في مجال الخدمات المتاحة رقمياً. وثالثاً، يُعتبر التعاون الأفضل والأوثق على الصعيدين الإقليمي والدولي مفتاح تعزيز هذه الخدمات، ومن المهم أن تكون هناك مجموعة من المبادئ العامة المتفق عليها بشأن قضايا حاسمة مثل تدفقات البيانات على الصعيد العالمي. ومن شأن مواءمة الأنظمة أن تُيسِّر التجارة في هذه الخدمات، شريطة ألا تصبح عائقاً أمام انضمام البلدان النامية إليها.

29- وقدم أحد المتحاورين وجهات نظر مفصّلة من آسيا. وتمثل التجارة الرقمية، بما في ذلك تجارة الخدمات، حصة متزايدة من إجمالي التدفقات التجارية في المنطقة، وتستخدم الحكومات بشكل متزايد الاتفاقات التجارية آليةً لمعالجة القضايا الجديدة. ولم تضبط الالتزامات السابقة في إطار منظمة التجارة العالمية الكثير من الخدمات الرقمية، إذ انحصرت هذه الالتزامات في الغالب في الإمدادات عبر الحدود، دون قواعد تنظم بياناتها أو مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالتجارة الرقمية. وفي هذا السياق، وضعت بلدان عديدة في آسيا ترتيبات ثنائية وإقليمية تُعنى بالتجارة والخدمات الرقمية. فالتجارة الرقمية موضوع جامع يؤثر على طائفة واسعة من التخصصات. وتدعو الحاجة إلى معالجتها بطريقة متسقة. وتناولت جميع الاتفاقات الإقليمية المبرمة في الآونة الأخيرة الاقتصاد الرقمي ضمن أحكام مختلفة، واختلفت المقاربة المتبعة لجدولة العمل بها في البلدان. وفي إطار الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مثلاً، يوجد التزام باتباع مقاربة "القائمة السلبية"، بحيث يجري تحرير جميع قطاعات الخدمات ما لم تُقدم تحفظات بشأن ذلك، وتوجد قيود على مقتضيات الأداء في قطاع الخدمات. ومهما كانت هذه المقاربات مفيدة، فإنها لا تنطبق إلا على أعضاء الشراكة لأن التجارة الرقمية لا تعرف حدوداً جغرافية؛ ولهذا السبب، سيكون التوصل إلى اتفاق عالمي أفضل حل فيما يتعلق بتحديات المستقبل.

30- وناقش متحاور آخر التطورات في الكاريبي، حيث يوجد قطاع الصناعات الإبداعية في طليعة الرقمنة. فقد تأثرت هذه الصناعات سلباً أثناء الجائحة بسبب تراجع وتيرة التنقل، لأن توفير الخدمات يعتمد على تنقل الأشخاص عن طريق الأسلوب 2 أو الأسلوب 4. ومع ذلك، أظهرت الجائحة أهمية الأسلوب 1، حيث ارتبطت الزيادة في استخدام المنصة العالمية بمحتواها الإبداعي. فقد تناولت هذه المنصة ارتفاع مستوى الطلب على المحتوى الإبداعي المتاح عبر الحدود. وبالتوازي مع ذلك، تُعتبر حقوق الملكية الفكرية أسرع عناصر التجارة في الخدمات نمواً. غير أن الاتفاقات التجارية الحالية، المبرمة على أساس الاقتصاد القائم على السلع، غير مناسبة لتيسير النمو في الصناعات الإبداعية والرقمنة، وغير قادرة على تيسير تجارة الخدمات الثقافية والإبداعية في عصر يشهد تحولاً من التجارة في السلع المادية إلى الخدمات المتاحة رقمياً. وما زالت مشاركة البلدان النامية، بما فيها بلدان الكاريبي، في التجارة في الخدمات منخفضة أو آخذة في الانخفاض، وهو ما يشير إلى أن احتمالات الاستفادة من نمو الصناعات الإبداعية وسيلةً للتنويع لم تتحقق بعد. وتدعو الحاجة إلى إدماج الملكية الفكرية، وهي محرك رئيسي للاقتصاد الإبداعي الرقمي، ضمن الاتفاقات التجارية ومعالجة الحواجز التي تؤثر على النفاذ إلى الأسواق وعلى تغلغل الخدمات الرقمية، فضلاً عن بناء القدرات التوريدية بترقية مهارات ريادة الأعمال، وحاضنات الأسواق، وبرامج منح التأشيرات لزيادة تنقل الفنانين والفنانات.

31- وذكر أحد المتحاورين أن أهمية تجارة الخدمات الرقمية ما فتئت تتزايد بين الحكومات والمؤسسات والأعمال التجارية، وفي الحياة اليومية كذلك. وتمثل الخدمات المتاحة رقمياً جزءاً تتزايد أهميته ضمن مشتريات المستهلكين، على حين كانت الجائحة عاملاً مسرِّعاً لتطورها السريع. وأصبحت أهمية هذه الخدمات سمة من سمات العولمة لأن الحدود الجغرافية لا تستطيع تقييدها. غير أن تدفقات البيانات لم تُضبط بشكل جيد في إطار التجارة الإلكترونية والأجيال السابقة من اتفاقات التجارة الحرة. وشدد المتحاور على الحاجة إلى تجاوز مفهوم التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاقها وتعريفها لتشمل الاقتصاد الرقمي عموماً

وتعكس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للخدمات المتاحة رقمياً. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً، تبلغ نسبة التجارة في هذه الخدمات في القطاع غير الرسمي 73 في المائة. وساعدت الجائحة على الكشف عن الفجوة الرقمية داخل بلدان المنطقة وفيما بينها من حيث الحصول على هذه الخدمات. وإضافة إلى التكاليف المرتفعة لتشييد البنى التحتية لهذه الخدمات على الصعيد الوطني، فإن التكاليف التي تتكبدها المجتمعات المنخفضة الدخل للحصول على هذه الخدمات تُحدد ما إذا كان بإمكانها الاستفادة من الاقتصاد الرقمي. وعلى الصعيد الدولي، تركزت الخدمات المتاحة رقمياً، بما في ذلك المدفوعات الرقمية، في عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو والناشئة. ولوحظت أيضاً فجوة رقمية بين مطوري المنصات وبين مستخدميها، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وفي الختام، شدد المتحاور على حقوق الملكية الفكرية والمنافسة وحماية البيانات لأنها مجالات مثيرة للقلق، مشيراً إلى أن الجيل الجديد من اتفاقات التجارة الحرة ينبغي أن يولي اهتماماً أكبر لاحتياجات البلدان النامية تعزيزاً للاقتصاد الرقمي الشامل والمُربح للجميع.

32- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدم أحد الخبراء تفاصيل عن الأوضاع في كمبوديا، التي أصبحت، منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2004، إحدى أكثر نظم التجارة في الخدمات تحرراً. فقطاع الخدمات فيها يُسهم بشكل رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على دوره الحاسم في التنمية الاقتصادية. غير أن الجائحة أظهرت أن أنموذج النمو القائم على التصدير عرضة للصدمات بسبب محدودية تنوع مصادره واعتماد صادراته من الخدمات على قطاع السياحة. وعرض الخبير تفاصيل أربع مسائل رئيسية لزيادة إسهام تجارة الخدمات في التنويع الاقتصادي وزيادة الصمود في أقل البلدان نمواً، وهي التصدي للتحديات التي تضعها معوقات جانب العرض؛ وتفعيل إعفاءات الخدمات، والمعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً، وإتاحة المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا الصدد؛ ودعم أقل البلدان نمواً في تصديها للتحديات المتصلة بإحصاءات تجارة الخدمات، وهو أمر بالغ الأهمية لصياغة استجابات سياساتية مناسبة؛ والتأهب للتحول الرقمي لقطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً. ومن شأن دعم هذه البلدان في مجال الرقمنة أن يسمح لها بتحسين عرض خدماتها وتنويع اقتصاداتها من أجل بناء اقتصاد قادر على الصمود.

33- ولاحظ خبير آخر أن السنوات الأخيرة عرفت نمواً وابتكاراً سريعين في مجال الخدمات المتاحة رقمياً بفضل التحولات التكنولوجية. فخلال الجائحة، أصبحت التجارة في هذه الخدمات مهمة في إعادة تنظيم عوامل الإنتاج العالمية، وإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي عن طريق إزالة حدوده المادية. وتُبيّن بحوث الأونكتاد الكيفية التي ما فتئت تجارة الخدمات العالمية المتاحة رقمياً تنمو بفضلها. وحتى حزيران/يونيه 2020، تضمنت 89 اتفاقية تجارية ثنائية وإقليمية في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ذلك، قواعد بشأن التجارة الرقمية أو التجارة الإلكترونية شملت أكثر من 70 دولة ومنطقة. ولاحظ الخبير اعتماد سلسلة من التدابير العملية في الصين، هدفها الترويج لتطوير تجارة الخدمات الرقمية، بما في ذلك في جملة أمور، سن قوانين بشأن الأمن السيبراني، وأمن البيانات وحقوق الملكية الفكرية؛ واعتماد ترتيبات سياساتية لتطوير التجارة الرقمية؛ والمشاركة في صياغة القواعد الدولية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، شاركت الصين في المناقشات التي دارت بشأن التجارة الإلكترونية على صعيد منظمة التجارة العالمية وعلى الصعيد الإقليمي، على حين تضمنت بعض اتفاقات التجارة الحرة فصولاً مستقلة بشأن التجارة الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، يجري استكشاف أساليب إحصائية محسَّنة للتشجيع على البحوث المتصلة بتعريف مفاهيم التجارة الرقمية وتصنيف فئاتها. وأسهم تطوير الخدمات المتاحة رقمياً خلال الجائحة في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وتحسين رفاه الجمهور، لكن ينبغي الاعتراف بوجود فجوة رقمية واسعة. ولم يضع المجتمع الدولي بعدُ نظام حوكمة عالمياً، على حين أعاق تجزؤ اللوائح التنظيمية لتجارة الخدمات الرقمية تحقيق فوائد التكنولوجيا الرقمية بالكامل. وترمي الصين إلى تعزيز تطوير عموم الخدمات

المتاحة رقمياً، وتبادل الخبرات في مجال تطوير تجارة الخدمات الرقمية مع البلدان النامية الأخرى عن طريق تبادل المعلومات وبناء القدرات.

34- وناقش أحد الخبراء المشهد المتنوع للاقتصاد الرقمي في أفريقيا من حيث بنياته التحتية ولوائحه التنظيمية وتطوير أسواقه. وظهر أن الفجوة الرقمية بين الجنسين فجوةٌ كبيرة، بما في ذلك في مجال الشمول المالي والنفاذ إلى الإنترنت. وترمي الاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي (2020-2030) للاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التكامل بين البلدان الأفريقية في مجال التجارة الرقمية بغرض تحقيق مشاركة أوسع لمؤسساتها التجارية في التجارة الإلكترونية الوطنية والإقليمية والدولية. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تكون بمثابة لبنة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب مبادرات مماثلة على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل منطقة التجارة الحرة الرقمية التي فُعِّلت في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تشمل الأنظمة الإلكترونية، واللوجستيات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، واستراتيجية التجارة الإلكترونية التي اعتمدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والمفاوضات جارية في إطار منطقة التجارة الحرة بشأن التجارة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة الرقمية. والروابط القائمة بين التجارة في الخدمات وغيرها من المجالات روابط هامة؛ وتؤدي الخدمات مثل الاتصالات دوراً تيسيرياً هاماً فيما يتعلق بالتجارة في السلع. وفي الختام، أشار الخبير إلى أن المفاوضات جارية أيضاً بشأن بروتوكول بشأن النساء والتجار الشباب، وهو ما يتيح فرصة للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها النساء والشباب في قطاع التجارة الرقمية في جميع أنحاء القارة، ولتناول مسألة المساواة بين الجنسين عموماً.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

35- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 4 تموز/يوليه 2022، السيدة لوسي كيروثو (كينيا) رئيسةً، والسيد سونغ - هوان لي (جمهورية كوريا) نائباً للرئيسة ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

36- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أقرّ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية جدول الأعمال المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/25. ويتضمن جدول الأعمال ما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- المشهد المتطور للتجارة في الخدمات الرقمية

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

37- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 6 تموز/يوليه 2022، اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن بالتجارة والخدمات والتنمية على أن تلخص الرئيسة المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

38- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، أن يأذن لنائب الرئيسة – المقرر بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورةَ ممثلات وممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
إسبانيا
إكوادور
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باراغواي
البرازيل
بربادوس
بلجيكا
بنما
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سيراليون
سيشيل
الصين
غواتيمالا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
كمبوديا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
كينيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
ناورو
نيبال
النيجر
نيكاراغوا
الهند
اليابان
اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشارِكات والمشارِكين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.4/INF.9.

2- وحضر الدورةَ ممثلات وممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأفريقي
الجماعة الكاريبية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الدول الأمريكية
منظمة التعاون الإسلامي
الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

3- وحضر الدورةَ ممثلات وممثلو أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
منظمة السياحة العالمية

4- وحضر الدورةَ ممثلات وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي